مصطفى اللبّاد*

إيران والقضية الفلسطينية: مشاعر التضامن وحسابات المصالح

تقوم فكرة هذه الدراسة على تلازم مسارين في طريقة التعامل الإيراني مع القضية الفلسطينية: الأول، هو التعاطف الإسلامي مع قضية فلسطين باعتبارها "قضية إسلامية"، وهو أمر حرص عليه المنتمون إلى تيار الإسلام السياسي الإيراني منذ أربعينيات القرن الماضي حتى اليوم. أمّا المسار الثاني، فهو الحسابات الجغرافية ـ السياسية لإيران وطموحها التاريخي إلى تولّي دور "المرجعية الإقليمية"، عبر توجيه القضية الفلسطينية في مسار معين وفق مقتضى هذه المصالح الوطنية الإيرانية وتوازنات القوى الإقليمية. ولهذا، فإن هذه الدراسة تطمح إلى تقديم رؤية تفكيكية لعلاقة إيران بالقضية الفلسطينية، فتلحظ محطات التعاطف الإسلامي الشعبي الإيراني الواضح مع القضية الفلسطينية، ولا تغفل في الوقت ذاته الحسابات الجيو ـ سياسية لإيران في إدارة سياستها الإقليمية، وموقع القضية الفلسطينية من هذه الحسابات.

تبدأ المقالة أولاً بعرض محطات التعاطف الإيراني مع قضية فلسطين، في الفترة الواقعة بين قرار تقسيم فلسطين في سنة ١٩٤٧ حتى قيام جمهورية إيران الإسلامية في سنة ١٩٧٩، ثم تركز ثانياً على الحسابات الجيو ـ سياسية لجمهورية إيران الإسلامية في الشرق الأوسط.

تملأ إيران الدنيا وتشغل الناس، مستقطبة الاهتمام في المنطقة بين مؤيد لطموحاتها الإقليمية والنووية وبين معادٍ لها كياناً وحضوراً إقليمياً. لقد أصبحت إيران إحدى أكثر الظواهر إشكالية في المنطقة خلال العقد الماضي، بحيث تظهر قضايا مختلفة على سطح الاهتمام الدولي والإقليمي ثم تعود وتختفي، وذلك باستثناء الملف النووي الإيراني والمفاوضات الجارية بشأنه.

* مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية ـ القاهرة.

تتموضع إيران في عين المشهد، بحضورها في العراق والمشرق العربي والنزاعات الدائرة فيه وعليه، وبنفوذها في الخليج العربي والتطاحن بشأنه، وفوق ذلك كله بتحالفاتها مع بعض فصائل المقاومة في لبنان وفلسطين، بعد أن سيطرت على مفاتيح التصعيد والتهدئة الإقليمية. وينقسم الرأي العام العربي بشأن إيران، بين مؤيد لمواقفها استناداً إلى المشتركات الحضارية والثقافية مع العرب، وبين معارض لتمددها ومحاولاتها التي لا تنقطع لتثبيت نفسها زعيمة إقليمية. وتنهض القضية الفلسطينية وموقف إيران منها كوكيل عن حالة الالتباس الفكري التي تصيب كثيرين في المنطقة من إيران التي تجسد في نفسها حالة من "التناقض" الظاهري قل مثيلها.

أولاً: التعاطف الإيراني مع قضية فلسطين ١٩٤٧– ١٩٧٩

كثيرة هي المواقف الدالة على التضامن الإيراني الشعبي مع القضية الفلسطينية، فقد "لعب رجال الدين دوراً مهماً في معارضة حكم الشاه، وخصوصاً علاقاته مع إسرائيل، ونشأت فجوة كبيرة بين الموقفين الرسمي والشعبي، فقد أعلن حسين كاشف الغطاء في سنة ١٩٣٨ أن الجهاد في فلسطين واجب على العرب والمسلمين، وأن مَن يقوم ببيع الأراضي لليهود يخرج على الإسلام، كما أن علماء شيعة آخرين دعموا ثورة القسّام ورفضوا قرار تقسيم فلسطين."[١] كما "كان الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني جزءاً من الثقافة الثورية في مظاهرات الشعب الإيراني ضد نظام الشاه. اعتُقل الكثير من المناضلين الإيرانيين بسبب أنشطتهم التي قاموا بها لتأييد نضال الشعب الفلسطيني وقطع العلاقات مع إسرائيل، وعُذب كثير منهم واستُشهد بعضهم"،[٢] و"عندما تولى الدكتور [محمد] مصدق منصب رئيس الوزراء واندلعت حركة كفاح الشعب الإيراني ضد الحكومة الإنجليزية من أجل تنفيذ قانون تأميم صناعة البترول، طالب الرأي العام الداخلي والإسلامي إيران بقطع العلاقات السياسية مع إسرائيل [....]. من جانب آخر أبلغت البلدان العربية المسؤولين الإيرانيين لو أن إيران سحبت اعترافها بإسرائيل فهذه الدول مستعدة للوقوف إلى جانب إيران في حالة رفع الاختلافات بين إيران وبريطانيا إلى منظمة الأمم المتحدة، إن في مجلس الأمن، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرغم من أن إسرائيل لم تكن الهدف الأساس لحركة تأميم النفط، إذ أعلن الدكتور مصدق في ٦ تموز / يوليو ١٩٥١ عن قطع العلاقة مع إسرائيل على ضوء مبدأ التوازن السلبي وبسبب اعتراض الشعب وبعض أعضاء المجلس الوطني (البرلمان)."[٣]

وكذلك اهتم الإمام الخميني "كزعيم للثورة الإسلامية بالقضية الفلسطينية في أول مواقفه السياسية، وقد دافع عن حقوق الشعب الفلسطيني على الدوام، وحثّ الشعوب الإسلامية على الجهاد والنضال ضد إسرائيل." ومن نماذج مواقفه في أثناء حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، قوله: "لقد بدأت إسرائيل الحرب ضد الشعوب العربية، واعتدت عليها [....] إن العدو الذي يواجهه العرب ليس إسرائيل وحدها، وإنما الولايات المتحدة والغرب بأسره، ذلك العدو يدعم إسرائيل باستخدام جميع الإمكانات والمعدات والمساعدات العسكرية والسياسية والتسليحية [....]." وفي البيان نفسه أصدر الإمام الخميني حكم الجهاد ضد إسرائيل لعامة المسلمين، ودان بشدة دعم الشاه

لإسرائيل، واعتبر إقامة إيران علاقات مع إسرائيل "حراماً ومخالفة للإسلام وكذلك بيع الأسلحة والنفط لإسرائيل."[٤]

ومن المواقف الدالة أيضاً على التضامن الإيراني الشعبي مع القضية الفلسطينية، أنه بعد وفاة عبد الناصر في سنة ١٩٧٠ وتولّي أنور السادات رئاسة الجمهورية في مصر وعودة العلاقات السياسية بين مصر وإيران "بين ليلة وضحاها"، وإعلان "وسائل الإعلام الرسمية عن إقامة مباراة كرة القدم بين إسرائيل وإيران في ملعب الأمجدية"، ارتفعت "أصوات العلماء المجاهين رداً على هذا الحدث معلنين العداء لإسرائيل وتحريم أي تعامل معها مهما كان نوعه"، كما "تظاهر طلاب جامعة طهران رافعين شعارات معادية للشاه وللصهيونية"، وجرت مواجهتهم بعنف شديد. وفي العام نفسه أصدر "العلماء المجاهدون بياناً يعلنون فيه اعتراضهم على استخدام النفط الإيراني لتزويد آلات أعدائهم الحربية بالوقود، وأُلقيت خطب تحث على مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتتحدث عن نضال الشعب الفلسطيني والمجازر التي ارتكبها الصهاينة بحقه"، وأعلن الإمام الخميني أن "الحرب بين الفلسطينيين واليهود متواصلة، وأنها حرب دينية، والدليل على ذلك إحراق المسجد الأقصى: محاولاً بث روح النخوة لدى الإيرانيين [....] ويركز أعلام الثورة على هذه النقطة في خطبهم." وفي جلسة شارك فيها نحو ١٠٠٠ شخص "خطب [الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي] رفسنجاني باسم الإمام الخميني قائلاً: كيف نكون مسلمين وحولنا جائعون بلا طعام ومرضى بلا دواء ومسلمو فلسطين تحت ضغط الاستعمار الصهيوني، وفي كل لحظة تنصب فوق رؤوسهم قنابل النابالم، وآلاف المسلمين في السجون الإسرائيلية في العراء معرّضين لأشعة الشمس الحارقة ونحن غير مكترثين، في حين يرسل يهود إيران مساعدات لإسرائيل، نحن لا يجب أن نكتفي بالقول لماذا يفعلون ذلك؟ ولكن علينا أن نقوم نحن كذلك بواجبنا."[٥]

وفي سنة ١٩٧٢ وجّه الإمام الخميني "رسالة من النجف يعلن فيها دعمه للمجاهدين الفلسطينيين ويدعو إلى مساعدة ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية، ويفتح حساباً لهذا الغرض في طهران باسم العلامة الطباطبائي والشيخ مطهري ورفسنجاني. وفي الرسالة نفسها يؤكد الإمام ضرورة توطيد العلاقة بين شباب الحوزة وشباب الجامعة، وتتوالى الخطب والمواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية والمناصرة للعرب، واضعة الشاه وإسرائيل في جبهة واحدة، مؤلّبة مشاعر الناس ضده وضد الصهيونية."[٦]

ونظراً "للقوة التي كانت تتمتع بها القوى الإسلامية داخل البلاد، والمشاعر الإسلامية المتجذرة في النسيج الاجتماعي الإيراني، لم يكن باستطاعة النظام البهلوي أن يتحرك حركة مخالفة لمصالح المسلمين لفترة طويلة، بل يمكن القول إن مواقف إيران الأولى إزاء إسرائيل كانت مواقف مشرفة بسبب هذه العوامل. وقد وعدت الحكومة الإيرانية البلدان العربية بأنها لن تعترف بإسرائيل وتتضامن مع هذه البلدان في الحيلولة دون دخولها إلى الأمم المتحدة. إذن الموقف الرسمي الإيراني الأول حيال إسرائيل كان موقفاً رافضاً لدخولها إلى الأمم المتحدة، وقد حظي هذا الموقف بترحيب البلدان الإسلامية والعربية، وعُدّ نقطة إيجابية في سجل سياسة إيران الخارجية، وهو ما يعبّر في الواقع عن قوة وعمق النزعة الإسلامية عند أبناء الشعب الإيراني ومدى استيائهم من الظلم وطلبهم للعدالة [....]،

ولكن الضغوط الأميركية وبعض البلدان الأُخرى ونشاطات اللوبي الصهيوني لعبت دوراً كبيراً في اعتراف إيران بإسرائيل."[٧]

ثانياً: الحسابات الجيو ـ سياسية للجمهورية الإيرانية في الشرق الأوسط

يمتد المشروع الإيراني على رقعة جغرافية واسعة تبدأ بالخليج العربي ولا تنتهي عند المشرق العربي، إلاّ إن مركزية "القضية الفلسطينية" في وجدان الشعوب العربية تجعلها مدخلاً أساسياً في كسب رضا الشارع العربي، ومن ثم القبول بالحضور الإيراني المتزايد في المنطقة. ولذلك تُعدّ "القضية الفلسطينية" أساسية في القبول الشعبي العربي بإيران ليس فقط كجار، بل أيضاً كدولة إقليمية تؤدي أدواراً فعلية في النظام الإقليمي العربي. لقد كان مبدأ توازن القوى ـ ولا يزال ـ يحكم النظرة الإيرانية إلى علاقاتها الإقليمية، إذ لا مصلحة جيو ـ سياسية إيرانية في انتصار أي من الطرفين العربي أو الإسرائيلي نهائياً على الآخر. ويعود السبب في ذلك إلى خشية إيران من أن انتصار العرب على إسرائيل أو حل القضية الفلسطينية بشكل مقبول، سيؤدي إلى تكتلهم ضدها وضد طموحاتها في التمدد الإقليمي، سواء في العراق أو الخليج، وربما حتى دعم الحركات الانفصالية في خوزستان. وفي المقابل، فإن انتصار إسرائيل الساحق على العرب سيؤدي إلى قيام نظام إقليمي جديد بهيمنة إسرائيلية، الأمر الذي سيعرقل طموحات إيران الإقليمية أيضاً. وبالتالي، فإن المصالح الإيرانية تتعزز ـ منطقياً ـ عندما تنشأ حالة من تعادل القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي. وتفسر هذه القاعدة بالتحديد الصعود والهبوط في العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية وتسلسلها التاريخي، ويزيد في صدقية هذه القاعدة أن العلاقات الإيرانية بإسرائيل، والنابعة من حسابات جيو ـ سياسية، استمرت على الرغم من المعارضة الشعبية الإيرانية لها، بل إن الشاه دفع أثماناً سياسية داخلية جرّاء علاقاته بإسرائيل، وذلك بسبب تعاطف الإيرانيين مع القضية الفلسطينية.

تحالف الشاه المخلوع مع إسرائيل في خمسينيات القرن الماضي وستينياته وفق نظرية "دول المحيط"، والتي صكها [رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق دافيد] بن ـ غوريون لمواجهة الدول العربية الراديكالية المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي السابق. وعاد التحالف بين إيران وإسرائيل وقتها إلى حسابات أساسية تتعلق بموقع كليهما الجيو ـ سياسي؛ فإسرائيل أرادت تطويق الدول العربية المحيطة بها (دول الطوق) وتحويل حصارها الجغرافي إلى حصار أكبر على الدول العربية من أطرافها [من خلال إيران وتركيا وإثيوبيا]، وإيران المتوجسة تاريخياً من الاتحاد السوفياتي المتحالف مع الدول العربية الراديكالية، رأت في التحالف مع إسرائيل مشتتاً لتركيز الدول العربية عليها. لقد واجهت إيران وقتها تهديدين: الأول، سوفياتي من الشمال بملاحظة سابقة تاريخية لاحتلال السوفيات شمال إيران في سنة ١٩٤٥، والثاني، عراقي من الغرب على خلفية النزاع الحدودي على شط العرب. باختصار، فإن التهديد السوفياتي ـ العراقي، المدعوم بأيديولوجيا القومية العربية ومركزها القاهرة آنذاك، دفع بإيران إلى تمتين أواصر علاقاتها بإسرائيل. ومثّل التحالف بين إيران وإسرائيل في ذلك الوقت حاجة جيو ـ سياسية لكليهما، وزاد

في تمتين هذه العلاقات السقفُ الدولي الذي ظلل طهران وتل أبيب معاً [الولايات المتحدة الأميركية]. وباختصار أيضاً، كانت العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية في عهد الشاه انعكاساً لحاجتهما المتبادلة إلى تشتيت القوى العربية ومنع تركيز الثقل العربي على أي من الطرفين: الإيراني [في حالة العراق ودول الخليج العربية]، والإسرائيلي [في حالة مصر وسورية والقضية الفلسطينية].

وكرس هذا التحالف توزيعاً جديداً لموازين القوى في المنطقة، استفادت منه كل من طهران وتل أبيب بحيث عرقلا معاً احتشاد الدول العربية في مواجهة أحدهما، لكن بعد هزيمة ١٩٦٧ انقلبت التوازنات السابقة وأصبحت إسرائيل في موقع قوة أكبر كثيراً مقارنة بوضعها قبل هذه الحرب. وقد شكلت نتيجة الحرب انكساراً حاداً للمشروع القومي العربي الذي قاده الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وبحيث لم يعد هناك حاجة إسرائيلية كبيرة إلى التحالف مع إيران. وفي المقابل ارتأت القيادة الإيرانية آنذاك أن اختلال التوازن بين العرب وإسرائيل إلى هذا الحد لا يخدم مصلحتها، ولذلك، كان منطقياً أن يندد الشاه باحتلال إسرائيل للأراضي العربية ويطالبها بالعودة إلى حدود سنة ١٩٦٧. وقام الشاه بتحسين علاقاته بكل من مصر وسورية، وصوّتت إيران عدة مرات في الأمم المتحدة ضد إسرائيل وممارساتها. ومع نشوب حرب ١٩٧٣ كان للشاه موقف مزدوج، فقد أظهر تعاطفاً أكبر مع العرب الذين نجحوا في طمس بعض ممّا علق بهم في سنة ١٩٦٧، لكنه واصل تصدير النفط إلى الغرب على الرغم من الحصار النفطي العربي بسبب علاقاته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية.

يقول أحد المراجع عن السياسة الإيرانية في حينه:

> أرسل الشاه في حرب العام ١٩٧٣ إمدادات طبية للأردن وسمح لطائرات نقل سوفياتية بالمرور في أجواء إيران، لكنه عندما حظر العرب تصدير النفط للدول الغربية الداعمة لإسرائيل استمر في تصديره رغم الضغوط العربية عليه. وأعلن الشاه معارضته للربط بين السياسة والنفط، وأنه لن يستخدمه إلّا إذا قررت أميركا والأمم المتحدة العمل ضد إسرائيل. كما اتهمه العرب بتزويد إسرائيل بطائرات فانتوم أثناء الحرب. وحين دعا إسرائيل للانسحاب حتى خطوط ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧ وانتقدها لتمسكها بالضفة الغربية وغزة، عاد وتحفّظ على قيام دولة فلسطينية لأنها ستدور في فلك الاتحاد السوفياتي، [....] رفض الشاه عروبة القدس ولكنه طالب بسيطرة المسلمين على الأماكن المقدسة.[٨]

اقترب الشاه أكثر فأكثر من الدول العربية (مصر وسورية)، وخصوصاً بعد اتفاقات فض الاشتباك بينهما وبين إسرائيل، وذهب بعيداً في اقترابه من مصر التي أدارت ظهرها لموسكو، وولّت وجهها شطر واشنطن. ويعود السبب في ذلك إلى أن إيران ارتاحت إلى النفوذ السوفياتي المتراجع في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، وإلى خروج القاهرة من معسكر الدول الراديكالية، الأمر الذي يطلق اليد الإيرانية في تعديل حدودها مع العراق لمصلحتها في شط العرب وتثبيت إيران كقوة إقليمية في منطقة الخليج بغطاء

أميركي. وأدى الشاه دوراً كبيراً في التمهيد لمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، مكتسباً لنفسه مساحة جديدة من التحرك واعترافاً مصرياً وإسرائيلياً بإيران وحضورها الإقليمي.

وفي حين تغيرت مع انتصار الثورة الإيرانية في سنة ١٩٧٩، التركيبة الأيديولوجية في المنطقة، إلاّ إن التوازنات الجيو ـ سياسية لم تتغير بالضرورة ساعتها. فقد تبنّت إيران منذ انتصار الثورة عملية "أسلمة" الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لأن هذه الأسلمة ستتيح لإيران موقعاً مركزياً في توازنات المنطقة، وفي مركز الحراك السياسي فيها وليس على أطرافه. وكان طبيعياً أن تتحسن العلاقات الإيرانية ـ الفلسطينية، فتوالت الاتصالات بين ياسر عرفات والإمام الخميني، غير أن الفتور والصدام بينهما ظهرا خلال أقل من عام. وإذ تداول صحافيون عرب قريبون من إيران وجهة النظر الإيرانية في موضوع الخلاف، فإن ياسر عرفات، العروبي والحريص على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، لم يكن بأي حال ملائماً للطموح الإقليمي الإيراني وعملية "أسلمة الصراع" التي تبنّتها إيران. وزاد في الفتور بين الطرفين موقفُ منظمة التحرير الفلسطينية المؤيد للعراق في حربه الطويلة مع إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، ثم تغيرت التوازنات في المنطقة تماماً لمصلحة إيران مع بداية تسعينيات القرن الماضي، ذلك بأن سقوط الاتحاد السوفياتي السابق أراح إيران من التركيز على جبهتها الشمالية، وحررها من تهديد تاريخي. كما أن غزو العراق للكويت، و"حرب تحرير الكويت" (١٩٩١) التي أعقبته، أخرجا العراق من دائرة التهديد لإيران، فدخلت إيران عقد التسعينيات وهي منتصرة جيو ـ سياسياً في الخليج على الرغم من هزيمتها العسكرية في الحرب مع العراق.

ومع تهميش إيران في "مؤتمر مدريد" للسلام، وإبرام "اتفاق أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، رأت طهران أن خطراً داهماً يهدد طموحاتها، هو زعزعة موقعها في معادلات القوى في المنطقة. كما أن "عملية السلام" لو سارت في مسارها الصحيح، على قاعدة توازن القوى السائد وقتها في الشرق الأوسط، فإن أوراق القوة ستطير من يد إيران، فتُعزل وراء حدودها أكثر فأكثر. ولذلك عمدت إيران إلى تخريب "عملية التسوية"، لأنها "لا تستجيب للحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني" ـ كما تردد في وسائل الإعلام الإيرانية وقتها ـ بفعل العمليات الاستشهادية في العمق الإسرائيلي في أواسط التسعينيات من طرف منظمات فلسطينية منها حركتَي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ودخلت عملية التسوية بالتالي في نفق مظلم.

هنا استعادت إيران مرة أُخرى زمام المبادرة الإقليمية، ودخل الطرفان الإيراني والإسرائيلي في صراع شرس على الهيمنة الإقليمية. فقد خططت إسرائيل ـ عبر اتفاق سلام مع الفلسطينيين ـ للتطبيع السياسي مع الدول العربية، ثم الدخول في شراكات اقتصادية ترسخ وضع إسرائيل كقوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية في المنطقة بالتعاون مع رؤوس الأموال العربية. أمّا إيران فقادت محور "الممانعة" في المنطقة، مع استمرار الضغط على الخليج ومضيق هرمز. لقد توسل كل منهما القضية الفلسطينية لغرض في نفسه، وللوصول إلى نتائج لا يمكن الوصول إليها سوى بالهيمنة على المسألة الفلسطينية. وفي مؤتمر القمة الإسلامي الذي عُقد أول مرة في طهران في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ "أعلن [الرئيس الإيراني السابق محمد] خاتمي

رئيس المؤتمر أن إيران ليست بصدد فرض سياستها على أي دولة بخصوص عملية التسوية رغم معارضتها المبدئية لها، وهي لن تربط بين علاقاتها الثنائية مع الدول الإسلامية وبين الموقف من إسرائيل. وقبلت طهران أن يصدر عن المؤتمر خطاب سياسي يدعم عملية السلام ويتمسك بأسس مرجعية مدريد، بعد رفض الصيغة الإيرانية حول تدمير الكيان الصهيوني وتحرير كامل التراب الفلسطيني، مع تسجيل التحفظ الإيراني."[٩]

وعادت التوزنات الإقليمية لتنقلب جذرياً مع احتلال العراق في سنة ٢٠٠٣، فلم يعد العراق موازناً جيوبوليتيكياً لطموحات إيران الإقليمية، كما فعل منذ تأسيسه في سنة ١٩٢١، وإنما أصبح ـ عبر التشكيلة السياسية الجديدة فيه ـ نقطة ارتكاز للمشروع الإقليمي الإيراني في المنطقة. ومع إمساك إيران ـ عبر تحالفاتها العراقية ـ بخيوط السياسة في بلاد الرافدين من وراء الستار، كان التعاطف الإسلامي مع القضية الفلسطينية فائق الأهمية لإيران. وتعود تلك الأهمية إلى حقيقة أن إيران واجهت هجوماً إعلامياً من معسكر ما يسمى "الاعتدال العربي"، يتهمها بالتدخل في الشؤون العربية عامة، والعراقية خاصة. وهنا أشهرت إيران تضامنها مع القضية الفلسطينية باعتباره سيفاً في وجه الأنظمة العربية التي عجزت عن اجتراح أي حلول للقضية الفلسطينية. وشكل التعاطف الإسلامي مع فلسطين رافداً أيديولوجياً مهماً في الداخل الإيراني، ووسيلة ممتازة لتوسيع الفجوة بين الشعوب العربية وحكامها، وبالتالي شل فاعليتها في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة. ومنذ سنة ٢٠٠٣ بدا الصراع الإقليمي الشرس بين إيران وإسرائيل مائلاً إلى مصلحة طهران التي تقود محوراً يمتد من جبال الهندوكوش في أفغانستان، حتى سورية ولبنان على البحر الأبيض المتوسط. أمّا إسرائيل، المحدودة المساحة الجغرافية والكثافة السكانية على الرغم من التكنولوجيا العسكرية المتفوقة، فسعت لتوريط واشنطن أكثر في صراعها الإقليمي مع إيران، بغرض تدمير القدرات الإيرانية، وبالتالي إنهاء الصراع لمصلحتها. وعلى دقات الصراع الإيراني ـ الإسرائيلي وإيقاعه تسير المنطقة، وتظل القضية الفلسطينية التي صارت، في ظل العجز العربي عن الفعل المستقل، رهينة هذا الصراع.

تعقّد ملف التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وأصبح واحداً من ملفات لا رابط بينها للوهلة الأولى مثل: مضيق هرمز؛ الحضور الإيراني في الخليج؛ الملف النووي الإيراني؛ دور إيران في العراق؛ تحالف إيران مع النظام السوري؛ القضية الفلسطينية. وأمست هذه الملفات رهينة الطموح الإقليمي الإيراني الذي لم يتبدل في جوهره بين الشاه السابق وجمهورية إيران الإسلامية، وإن تبدلت الطرق والوسائل وفق تغير موازين القوى الإقليمية والدولية. وهكذا دخلت ورقة القضية الفلسطينية في مفاوضات إيران مع الدول الست بشأن ملفها النووي في الأعوام القليلة الماضية، بسبب البراعة الإيرانية وتشرذم الموقف العربي. وظهرت متوالية سببية لتربط بين الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية كالتالي: كلما صمدت إيران في الملف النووي وتمسكت بحقها في التخصيب للأغراض السلمية عبر عرقلة مهمة الأميركيين في العراق والمشرق العربي، شددت تل أبيب ضغطها على إدارة أوباما كي تتخذ إجراءات أكثر صرامة حيال إيران (ضربة عسكرية أو عقوبات نفطية واقتصادية عنيفة). وكلما صمد أوباما أمام الضغوط الإسرائيلية لحساب المصالح

الأميركية في الشرق الأوسط، تقلصت قدرته على التأثير في سياسات إسرائيل الاستيطانية. وتكون المحصلة: تمدد إيراني إضافي في العراق والمشرق العربي وكسب وقت إضافي لملفها النووي، بالتوازي مع تزايد المستوطنين الصهيونيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبالتالي تراجع فرص التسوية. وهذه المتوالية السببية تجعل القضية الفلسطينية طرفاً في معادلات الصراع الإقليمي بين إيران وإسرائيل وضغطهما على إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما ـ كل لأسبابه الخاصة ـ بعد أن تترجم، في عملية معقدة التراجع في القدرات العربية إلى مكاسب إيرانية وخسائر فلسطينية صافية.

ثالثاً: مردود إمساك إيران بالورقة الفلسطينية

يحقق إمساك إيران بالورقة الفلسطينية المكاسب الضخمة التالية:

١ ـ جذب أوسع الشرائح العربية المتعاطفة مع قضية فلسطين إلى تأييد إيران المناضلة والمعادية لإسرائيل، على قاعدة عدو عدوي صديقي.

٢ ـ ردع المخالفين للسياسة الإيرانية في المنطقة، إذ كلما واجهت إيران انتقاداً لتمدد حضورها الإقليمي في العراق من طرف الدول العربية، شهّرت طهران بعجز الدول العربية عن اجتراح حلول للقضية الفلسطينية وحشرتها في الزاوية.

٣ ـ أسلمة القضية الفلسطينية تغطي على أقلوية إيران المثلثة في المنطقة: لغوياً (الفارسية في مقابل العربية)؛ عرقياً (الإيرانيون في مقابل العرب)؛ طائفياً (الشيعة في مقابل السنة).

٤ ـ التضامن الإيراني مع قضية فلسطين يمهد الطريق لإيران ـ غير العربية ـ كي تتزعم المنطقة.

٥ ـ كبح قدرات إسرائيل في المنطقة ومنعها من ترجمة تفوقها العسكري على العرب إلى تفاهمات إقليمية تعطيها مكاسب اقتصادية وسياسية تحت ستار "عملية السلام"، وبالتالي حسم المنافسة الإقليمية معها.

٦ ـ إجبار الولايات المتحدة الأميركية على الاعتراف بإيران قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط، لأن طهران تستطيع التأثير في أهم مصلحتين لواشنطن في المنطقة [تدفق النفط وأمن إسرائيل].

٧ ـ تعزيز المشروع الأيديولوجي ـ السياسي لجمهورية إيران الإسلامية، ومعه الجبهة الداخلية الإيرانية خلف النظام الإيراني وأطروحاته الأيديولوجية.

رابعاً: الخلاصة

يمكن التدليل على التعاطف الإسلامي الإيراني مع قضية فلسطين في محطات تاريخية شتى قبل انتصار الثورة في سنة ١٩٧٩ وبعدها، الأمر الذي ما يعكس حالة شعبية إيرانية بامتياز.

وفضلاً عن هذا التعاطف الواضح، يلاحظ أن الحسابات الجيو ـ سياسية والطموحات الإقليمية الإيرانية هي التي ترسم السياسة الإيرانية حيال فلسطين وإسرائيل منذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن، بما في ذلك عصر الشاه المخلوع و"جمهورية إيران الإسلامية".

ويتم تغليب الحسابات الجيو ـ سياسية في حال تعارضها مع التعاطف الإسلامي.

وقد برعت السياسة الإيرانية في تحويل تعاطفها مع القضية الفلسطينية إلى أداة

أساسية في سياستها الإقليمية في الخليج والمشرق العربي، كجاذب لمؤيدي إيران ورادع لمخالفيها.

ويعكس اقتراب إيران من الحركات الإسلامية الفلسطينية تعاطفاً شعبياً ورسمياً إيرانياً مع القضية الفلسطينية، لكن هذا التعاطف أصبح منذ سنة ١٩٧٩ سياسة إيرانية محسوبة بغرض "أسلمة" الصراع العربي ـ الإسرائيلي عامة والفلسطيني ـ الإسرائيلي خاصة، وبحيث تتحول إيران ـ غير العربية ـ إلى لاعب أساسي في تحديد مجريات هذا الصراع، وبالتالي، إلى لاعب إقليمي أساسي في المنطقة.

إن إيران تخوض منذ "حرب تحرير الكويت" في بداية تسعينيات القرن المنصرم، صراعاً محتدماً على الهيمنة الإقليمية مع إسرائيل، بعد تصدّع "النظام الإقليمي العربي". وتفاقم الأمر مع انهيار القدرات العربية جرّاء احتلال العراق في سنة ٢٠٠٣.

ولم يعد الصراع الأساسي في المنطقة عربياً ـ إسرائيلياً، بقدر ما أصبح اليوم إيرانياً ـ إسرائيلياً، بعد تبني الدول العربية التسويةَ السياسية وعجزها عن فرضها على إسرائيل، في الوقت الذي تعلن إيران عداوتها لإسرائيل وتدعم حركات المقاومة المسلحة ضدها.

لقد أحبطت إيران اتفاق "أوسلو" عبر تحالفاتها الفلسطينية، بسبب حساباتها الجيو ـ سياسية التي تتعلق بتهميش دورها الإقليمي في حال نجاح التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

وأصبحت إيران منذ العقد الأخير عنصراً فاعلاً في "النظام الإقليمي العربي"، بقيادتها تحالفاً ممتداً من جبال الهندوكوش في أفغانستان حتى البحر الأبيض المتوسط، ويضم الدول العربية: العراق؛ سورية؛ لبنان.

كما أظهرت إيران في أكثر من مناسبة قدرتها على تشكيل أجندة الأمن الإقليمي حرباً وسلماً عبر المواجهات العسكرية التي يخوضها حلفاء إيران مع إسرائيل: "حزب الله" في سنة ٢٠٠٦، و"حركة حماس" خلال الفترة ٢٠٠٨ . ٢٠٠٩، وعبر سيطرة إيران على مضيق هرمز الذي يمر منه نحو ٣٥٪ من استهلاك العالم للطاقة.

وتستطيع إيران عبر تحالفها مع المنظمات الفلسطينية المعارضة للتسوية السياسية، التأثير في ركيزتَي المصالح الأميركية في المنطقة: تدفق النفط (مضيق هرمز)، وأمن إسرائيل ("حزب الله" و"الجهاد الإسلامي"). وبالتالي، تستطيع إيران التفاوض على مقايضة كبرى مع واشنطن تضمن للأخيرة مصالحها ولطهران قيادتها الإقليمية بضوء أخضر أميركي. والمحفز لهذه المقايضة هو الملف النووي الإيراني الذي يدفع واشنطن والدول الغربية إلى الجلوس للتفاوض مع إيران بغرض منعها من امتلاك السلاح النووي. لكن ما يعرقل الحل ليس تفصيلات الملف التقنية والقانونية، وإنما الثمن الإقليمي الكبير الذي تريد طهران انتزاعه في المفاوضات، وذلك عبر الربط بين الملف النووي والنفوذ الإقليمي، وخصوصاً بعد إمساك طهران بورقتَي مضيق هرمز والقضية الفلسطينية.

ويحكم مبدأ "توازن القوى" علاقات إيران بكل من إسرائيل والعرب، وكلما تراجع الحضور العربي يتقدم الغريمان الإيراني والإسرائيلي في محاولة لتعبئة هذا الفراغ كل لمصلحته.

إن توازن القوى الإقليمي الحالي يمنع تسوية سياسية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، إذ إن ورقة فلسطين أصبحت تُستخدم من الطرفين لتغيير المعادلة الإقليمية: إيران تخرب أي بوادر تسوية تعزلها عن الصراع، وإسرائيل تشرع في

"محادثات" للسلام مع الفلسطينيين كلما تطلبت مصلحتها الضغط على إيران. وتقف إيران ضد التسوية لأنها تتصادم مع حساباتها الجيو ـ سياسية، أمّا إسرائيل فتبغي فقط "عملية سلام" لا سلاماً، ثم استخدام هذه "العملية" كعربون وموسيقى تصويرية لتشجيع الجالس في البيت الأبيض على ممارسة مزيد من الضغط على إيران.

أختم بالمثل العربي البليغ: "ما حك جلدك مثل ظفرك"، فإذا لم يستطع الفلسطينيون إنجاز الوحدة الفلسطينية على قاعدة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، ولم يقدر العرب على الصمود السياسي بوجه الضغوط الأميركية وربط تعاونهم معها باقترابها من التسوية، فإنه لا إمكان لتغيير الوضع الراهن في القضية الفلسطينية. ■

المصادر

١ وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، "خيارات إيران المعاصرة: تغريب... أسلمة... ديمقراطية" (دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٢)، ص ٢٣.

٢ محمد سبحاني، "القضية الفلسطينية بين الرؤيتين الإيرانية والمصرية: مقارنة للقراءات على مستويات الشعب والنخبة والدول"، في: "إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج ـ رؤى مصرية وإيرانية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٩)، ص ١٦٦.

٣ علي أكبر ولايتي، "إيران وتطورات القضية الفلسطينية: دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية ١٨٧٩م / ١٩٧٩م" (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، ٢٠٠٦)، ص ٢٨١.

٤ سبحاني، مصدر سبق ذكره.

٥ دلال عباس، "موقف الإمام الخميني من القضية الفلسطينية والمواقف العربية"، "فصلية إيران والعرب"، العدد ٢٥، السنة الثامنة (صيف ٢٠١٠)، ص ٢٤.

٦ المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

٧ ولايتي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

٨ المبيض وشكري كتن، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ – ٢٢.

٩ المصدر نفسه، ص ٩٢.